الأمم المتحدة

A/76/PV.82

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٨٢

الجمعة، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاستورن (تنزانيا).

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

(ب) انتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نظرا لعدم حصول أي مرشح على أغلبية الثلثين المطلوبة في الاقتراع السابق، لا يزال هناك مقعد واحد يتعين شغله من بين دول أوروبا الشرقية. ولذا نشرع الآن في إجراء ثاني اقتراع مقيّد. ووفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي، تقتصر هذه الجولة من الاقتراع على الدولتين من بين دول أوروبا الشرقية اللتين لم تُنتخبا ولكنهما حصلتا على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع السابق غير المقيّد، وهما الاتحاد الروسي ومقدونيا الشمالية.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكّر الأعضاء بأنه عملاً بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت. نبدأ الآن عملية التصويت.

ستُوزع الآن بطاقات الاقتراع. وبهذا بدأت علمية التصويت. يُرجى من الأعضاء وضع علامة X في الخانة المجاورة للاسم المطبوع على بطاقة الاقتراع. وينبغي ألا يكون هناك أكثر من علامة واحدة لملء المقعد الشاغر. ويعتبر التصويت باطلا إذا وضعت علامة في كلتا الخانتين في بطاقة الاقتراع. وإذا تضمنت بطاقة الاقتراع أي إشارات بخلاف التصويت لصالح دولة عضو مؤهلة، فسيتم تجاهل تلك الإشارات.

بناء على دعوة من الرئيس بالنيابة، تولى فرز الأصوات ممثلو إكوادور وتيمور – ليشتي والجزائر وموناكو وموزامبيق وهنغاريا.

أجري تصويت بالاقتراع السري.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أطلب إلى الوفود التي لم تصوت بعد أن تفعل ذلك الآن بالاقتراب من المنصة للإدلاء بأصواتها؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

أُغلق باب التصويت الآن. ولن تُقبل أي بطاقات اقتراع أخرى. وحرصا على الوقت، تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في بند ١٢٤ من جدول الأعمال ريثما يجري فرز الأصوات.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

التقرير الخاص لمجلس الأمن (A/76/853)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستأنف الجمعية العامة نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة" بمواصلة المناقشة عملاً بالقرار ٢٦٢/٧٦ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ بشأن الحالة التي استخدم فيها عضوان دائمان حق النقض في الجلسة ٩٠٤٨ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٢، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "عدم الانتشار – جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية".

السيدة بابتيستا غراد زكرياس (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتكلم في نهاية قائمة طويلة من المتكلمين، ولكنني لا أستطيع أن أظل صامتة. ولا بد لي من أن أضم صوتي إلى أصوات غيري الكثيرين الذين أكدوا أهمية مناقشة اليوم. فلأول مرة، نستخدم آلية تهدف إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة وضمان المساءلة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وبوصفنا ممن شاركوا في تقديم المبادرة المتعلقة بحق النقض، نعتقد أن هذه المناقشة أساسية. ولذلك، نود أن نشجع أعضاء المجلس على أن يرفقوا التقرير الخاص لمجلس الأمن (A/76/853) بالتقرير السنوي المقبل لمجلس الأمن، مشفوعا بموجز لهذه المناقشة. وعلى الرغم من ترحيبنا بهذه المناقشة، فإنها مناقشة نفضل عدم إجرائها. لقد عرقل استخدام بعض الأعضاء مؤخرا لحق النقض استجابة المجلس وعرقل وفائه بمسؤوليته الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.9048). كما بعث برسالة منقوصة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، توحي بأنها تستطيع مواصلة تطوير أنشطتها غير القانونية مع الإفلات التام من العقاب.

وتدين البرتغال البرامج النووية والتسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يزال يساورنا قلق عميق إزاء تجاربها المتكررة وغير المسبوقة، التي تنتهك قرارات المجلس وتقوض النظام العالمي لعدم الانتشار والنظام الدولي القائم على القواعد برمته. وللمجتمع الدولي دور يؤديه، على سبيل المثال في تنفيذ الجزاءات المتفق عليها، ليس كغاية في حد ذاتها، ولكن كوسيلة لتقييد الأنشطة غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وللمجتمع الدولي أيضا دور يؤديه في كفالة وصول المساعدة الإنسانية الضرورية إلى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، شريطة أن تسمح بيونغ يانغ بوصول تلك المساعدات. لكن هناك بعض الإجراءات التي يمكن سوى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القيام بها ويجب عليها القيام بها. ويشمل ذلك وقف جميع أعمالها غير القانونية والمزعزعة للاستقرار؛ والامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة؛ والتخلي عن جميع برامج الأسلحة النووية وأي برامج أخرى لأسلحة الدمار الشامل؛ والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وأخيرا، استئناف الحوار مع الأطراف ذات الصلة – لأن الحل الوحيد هو الحل الدبلوماسي.

ولو كان لي أن أستخلص استنتاجا واحدا من هذه المناقشة، لكان هو أن هناك محفلا واحدا للاستماع إلى العديد من الأصوات، وهو الجمعية. ولكن هناك أيضا محفلا ينبغي أن نحاول أن نتكلم فيه بصوت واحد عندما يتعلق الأمر بالسلام والأمن، وهو المجلس. فلنضطلع جميعا بمسؤولياتنا المختلفة والمشتركة بغية كفالة استقرار شبه الجزيرة الكورية وأمن المنطقة قاطبة وسلام العالم بأسره.

السيد آل علي (الإمارات العربية المتحدة): تُقدر دولة الإمارات عقد هذه المناقشة ضمن إطار الآلية المنشأة بموجب القرار ٢٦٢/٧٦ والتي تهدف إلى تعزيز الشفافية في عمل مجلس الأمن، إذ تتيح هذه

الآلية الفرصة لتبادل الآراء على نطاق أوسع إثر استخدام حق النقض في مجلس الأمن.

تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاك قرارات مجلس الأمن، عبر إطلاقها صواريخ باليستية، حيث أطلقت ما لا يقل عن ستة وعشرين صاروخا باليستيا منذ بداية هذا العام، بما في ذلك صواريخ عابرة للقارات. تدين دولة الإمارات بشدة هذه الانتهاكات والاستفزازات المتكررة من قِبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي أطلقت ثمانية صواريخ باليستية من ثلاثة مواقع مختلفة في الخامس من حزيران/يونيه وحده، في تصرف يعرّض البلدان المجاورة والمنطقة بأكملها لخطر وشيك، إضافة إلى تهديدها السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ونؤكد هنا أن الانتشار في أي جزء من العالم يقوض أمننا الجماعي.

لقد أيدت دولة الإمارات مشروع القرار S/2022/431 الذي قدمته الولايات المتحدة في مجلس الأمن في السادس والعشرين من أيار/مايو، تماشيا مع موقفنا الثابت بشأن عدم الانتشار، وفي ضوء الانتهاكات المتكررة لقرارات مجلس الأمن من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن هذا المنطلق، ستظل دولة الإمارات ثابتة في التزامها بالعمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن للتوصل إلى رد يحظى بتأييد جميع أعضاء المجلس ويفي بولايته، إذ تكمن قوة المجلس في اتحاده. لقد حان الوقت الآن لإيجاد أرضية مشتركة تُمكّن المجلس من الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية في صون السلام والأمن والتصدي للتهديدات الناجمة عن تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية حساسة، مع وجود تعقيدات تاريخية طويلة الأمد تتطلب جهودا متضافرة من جانب جميع المعنيين إذا أريد استعادة الثقة والاطمئنان المتبادلين، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إيجاد حلول سياسية ودبلوماسية للتحديات الراهنة. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها دولة محبة للسلام، طرف في عدة صكوك دولية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ضمن صكوك أخرى. وفي هذا الصدد، حافظت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باستمرار على سياسة موجهة نحو القضاء التام على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وتكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأكيد دعمها الثابت للسلام والأمن ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والحوار البناء، بغية الإسهام في صون السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولهذا السبب، تحث جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المجتمع الدولي على مواصلة العمل على تهيئة بيئة تفضي إلى دفع المفاوضات الدبلوماسية قدما والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تصعيد التوترات. ونحث جميع الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها لتنفيذ جميع المبادرات والصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن.

السيدة شمات (بيلاروس) (*تكلمت بالروسية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إننا نجتمع هنا اليوم نتيجة للمشاكل والتناقضات العميقة الجذور القائمة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وننظر بتشكك شديد إلى إمكانية أن تتمكن جلسة اليوم من حل الحالة في شبه الجزيرة الكورية أو حتى أن تقربنا من تسويتها في الظروف الراهنة. وبدلا من مواجهة الأسباب الجذرية لتلك التناقضات واستحالة التوصل إلى توافق في الآراء في المجلس وأسباب عدم رغبة أعضائه الدائمين في التوصل إلى حل توفيقي، نجتمع هنا اليوم للإعراب عن رأينا بشأن مسألة مدرجة في جدول أعمال المجلس.

لقد قررنا أن ننأى بأنفسنا عن القرار ٢٦٢/٧٦، المعنون "تكليفٌ دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن"، لأنه من الواضح جدا لنا أن تكرار الجمعية العامة لمسألة مدرجة في جدول أعمال المجلس، الهيئة الرئيسية المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين، لا يؤدي إلا إلى إضعاف ولاية المجلس

وتقويض دوره. وقد يبدو أننا نعارض مناقشة أي من جداول أعمال هيئات الأمم المتحدة الرئيسية في الجمعية العامة، وهذا ليس هو الحال على الإطلاق. وهي بالتأكيد ليست فكرة سيئة. ولكن ينبغي لنا أن نكون واقعيين وأن نسأل أنفسنا ما إذا كان ذلك ممكنا. ومن المحتم أن تتطلب الآلية المنشأة حديثا وقتا وتمويلا وموظفين من داخل منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن القرار ٢٦٢/٧٦، الذي يشكل أساس اجتماعنا هنا اليوم، قد صيغ بدون مناقشة مفتوحة وشاملة وشفافة للوثيقة نفسها.

وفيما يتعلق باستخدام حق النقض، نجد أنفسنا مضطرين إلى أن نلاحظ مرة أخرى أن حق النقض ينبغي ألا يُعتبر امتيازا لعدد قليل من البلدان. فحق النقض جزء من المسؤولية الحصرية التي تقع على عاتق البلدان الأعضاء الدائمة في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين. وهو جزء من ميثاق الأمم المتحدة ويعمل كأداة هامة للتوصل إلى القرارات المتوازنة التي يعتمد عليها السلام والأمن على الصعيد العالمي.

وبالعودة إلى الجزء الموضوعي من الجلسة، سررنا بالتفسيرات المفصلة التي قدمها وفدا روسيا والصين، اللذان مارسا حقهما المشروع في استخدام حق النقض ضد مشروع قرار المجلس S/2022/431. ولا يزال عدم الانتشار ونزع السلاح مسألتين رئيسيتين في صون السلام والأمن. وتشاطر بيلاروس المجتمع الدولي شواغله بشأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية. ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن محاولات حل النزاع من خلال نظام جزاءات أكثر صرامة هي محاولات عقيمة بشكل واضح. وما نحتاج إلى القيام به هو البحث عن حلول شاملة لهذا النزاع الذي طال أمده بهدف تهدئة الحالة في المنطقة.

السيدة بارتلي (ساموا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لتشاطر آرائنا بشأن المسألة الهامة المعروضة علينا وممارسة واختبار مبادرة حق النقض، على النحو الذي اعتمدته الجمعية العامة (القرار ٢٦٢/٧٦). وتتضامن ساموا مع الدول الأعضاء التي أدانت إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا لقذيفة تسيارية عابرة للقارات وقذائف تسيارية أخرى. ونعتبر هذا الإجراء انتهاكا مباشرا لقرارات مجلس الأمن. ولذا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن أي أعمال استفزازية أخرى يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة.

وبوصفنا أعضاء في أسرة الأمم التي تلتزم بإعلاء مبادئ السلام والأمن، يجب أن نعمل بشكل جماعي لما فيه خير الجميع، لا لصالح قلة قليلة فحسب. ويجب أن يسود رأي الأغلبية، لأن البديل هو إصابة نظامنا المتعدد الأطراف الذي نعتز به بالشلل والجمود. ولذلك تحث ساموا بقوة جميع أعضاء المجلس على التقيد بقرارات المجلس واحترام التزاماتهم والتصرف وفقا لذلك بالتزام وشفافية كاملة.

وفي الختام، تتطلع ساموا، مثل الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى الحكمة الجماعية لأعضاء مجلس الأمن ليتولوا قيادتنا ووضعنا على مسار السلام والأمن والازدهار، وتتطلع إلى أن يكون المجلس هيئة فعالة في ذلك الصدد.

السيد كي (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للرئيس على دعوته إلى عقد جلسة اليوم لمناقشة التقرير الخاص لمجلس الأمن (A/76/853) وفقا للقرار ٢٦٢/٧٦. يساور كمبوديا بالغ القلق إزاء التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، ولا سيما عمليات إطلاق القذائف التسيارية هناك، التي لا تنتهك قرارات مجلس الأمن فحسب، بل تقوض أيضا الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تهيئة بيئة يسودها السلام والاستقرار في المنطقة والعالم. ونحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى قدر ممكن من ضبط النفس، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات سلبية أخرى قد تؤدي إلى تصاعد آخر في التوترات في المنطقة، واستئناف الحوار من أجل إيجاد حل دائم للنزاع وتعزيز الظروف اللازمة لتهيئة بيئة مؤاتية تفضي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي سلميا، بغية إحلال السلام والأمن في المنطقة وتحقيق الرفاه لشعوبها.

ويساور كمبوديا القلق أيضا إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بسبب آثار الجزاءات وجائحة

مرض فيروس كورونا، وهو ما عرقل التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد. وكما رأينا من الدروس المستفادة من الماضي، فإن الجزاءات والتدابير القسرية الانفرادية لا تساعد على حل النزاعات بل لها أثر ضار على أرواح الأبرياء.

السيدة سِرّاتو (هندوراس) (*تكلمت بالإسبانية*): تدين جمهورية هندوراس إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية بالقرب من المنطقة الاقتصادية الخالصة في اليابان، مما يعرض السلام والأمن في المنطقة للخطر وينتهك بشكل سافر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، تحث هندوراس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة بشكل إيجابي لدعوات إجراء الحوار بهدف إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية، والتعاون مع المجتمع الدولي من أجل التخفيف من العواقب الإنسانية لجائحة مرض فيروس كورونا وتقديم المساعدة إلى شعبها.

ومن المهم الإشارة إلى أن الدول الأعضاء قد كلفت مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وأنه ينبغي بالتالي ممارسة حق النقض مع إيلاء المراعاة الواجبة لتلك المسؤولية. ونحث المجلس على الامتثال لواجباته في ذلك الصدد. وفي الختام، تؤكد حكومة هندوراس من جديد على التزامها بجميع الجهود والمبادرات الرامية إلى كفالة السلام والأمن وإعمال مبدأ عدم الاعتداء في المنطقة والعالم، ودعمها لذلك، وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن فرز الأصوات قد اكتمل لانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنني سأعلق الآن لفترة وجيزة نظر الجمعية في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

(ب) انتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نتيجة التصويت كما يلي:

المجموعة جيم – دول أوروبا الشرقية

عدد بطاقات الاقتراع:	١٨٤
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	لا يوجد
عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:	١٨٤
الممتنعون عن التصويت:	٢
عدد الأعضاء المصوتين:	١٨٢
أغلبية الثلثين المطلوبة:	١٢٢
عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون:	
الاتحاد الروسي	١٠٠
مقدونيا الشمالية	٨٢

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لم يسفر الاقتراع غير المقيد عن نتيجة حاسمة مرة أخرى.. ولا يزال هناك مقعد واحد يتعين شغله من بين دول أوروبا الشرقية. ولذا نشرع الآن في إجراء اقتراع مقيّد ثالث. ووفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، تقتصر هذه الجولة الرابعة من الاقتراع على الدولتين من بين دول أوروبا الشرقية اللتين لم تُنتخبا ولكنهما حصلتا على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع السابق غير المقيّد، وهما الاتحاد الروسي ومقدونيا الشمالية.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكّر الأعضاء بأنه عملاً بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت. نبدأ الآن عملية التصويت.

ستُوزع الآن بطاقات الاقتراع. وبهذا نبدأ عملية التصويت. ويرجى من الأعضاء وضع علامة X في الخانة المجاورة للاسم المطبوع على بطاقة الاقتراع. وينبغي عدم وضع علامة في أكثر من خانة واحدة لملء المقعد الشاغر. وسيُعلن بطلان ورقة الاقتراع إذا وُضعت علامة في كلا المربعين. وإذا تضمنت بطاقة الاقتراع أي إشارة غير التصويت لصالح دولة عضو مؤهلة، فسيتم تجاهل تلك الإشارة.

وبناء على دعوة من الرئيس بالنيابة، تولى فرز الأصوات ممثلو إكوادور وتيمور – ليشتي والجزائر، وموناكو، وموزامبيق، وهنغاريا.

وأجري تصويت بالاقتراع السري.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أما وقد أُغلق باب التصويت الآن. فلن تُقبل أي بطاقات اقتراع أخرى. وحرصا على الوقت، تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في البند ١٢٤ من جدول الأعمال ريثما يجري فرز الأصوات.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

التقرير الخاص لمجلس الأمن (A/76/853)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستأنف الجمعية العامة نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة" لمواصلة المناقشة عملا بالقرار ٢٦٢/٧٦ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ بشأن الحالة التي استخدم فيها عضوان دائمان حق النقض في الجلسة ٩٠٤٨ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٢، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "عدم الانتشار – جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية".

السيد ملينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء (انظر A/76/PV.77)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

تدين سلوفاكيا بشدة السلسلة غير المسبوقة من تجارب القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ بداية هذا العام. فهي تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتدل على الجهود المتواصلة التي يبذلها البلد لتعزيز قدراته في مجال القذائف التسيارية وزيادة تطويرها، وهو تطور يبعث على القلق الشديد. إن سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الحصول على منظومات أسلحة غير مشروعة يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ويتعارض مع الجهود الدولية الرامية إلى استئناف الحوار والشروع إجراءات لمساعدة شعبها، وهو ما ينبغي أن ينصب عليه تركيزنا إلى حد كبير. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل لالتزاماتها بموجب قرارات المجلس وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء يقوض البيئة المواتية لمواصلة الدبلوماسية والحوار.

وتعتقد سلوفاكيا اعتقادا راسخا أن من الضروري أن يتخذ المجلس تدابير من خلال اعتماد قرار جديد في ضوء التطور السريع وغير القانوني للأنشطة النووية والصاروخية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك، من المؤسف للغاية أن حق النقض قد استُخدم ضد مشروع قرار مجلس الأمن S/2022/431 (انظر S/PV.9048). ونود أن نبرز أهمية وحدة المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، في التصدي لذلك التحدي الخطير.

ولا يمكن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي غض الطرف عن تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية والقذائف. فبرامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية لا تحول الموارد عن الاستثمار الأساسي في التنمية والإصلاح في المجالين الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بل إنها تستهلكها حتى في فترة ما يبدو أنه تفش حاد لمرض فيروس كورونا في البلد، وحين تكون تلك الموارد مفيدة لعامة سكانه. ونعتقد أيضا أن ثمة أهمية حيوية لوضع حد للعرقلة فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المجلس ودعم اتخاذ موقف أكثر مسؤولية إزاء حماية السلام والأمن الدوليين من التهديد الكبير الذي يشكله تطوير البلد للأسلحة النووية والقذائف التسيارية.

السيد إرميدا كاستيُّو (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): يجب أن تضطلع الأمم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الأمن بدور إيجابي وبناء في عملية إيجاد حلول سلمية للنزاعات بين الدول. ويجب أن تسهم إجراءات الأمم المتحدة في تخفيف حدة أي حالات تهدد السلام والأمن الدوليين أو منع التصعيد.

وما فتئنا نؤكد أنه ينبغي اتخاذ تدابير متعددة الأطراف على الصعيد الدولي للتخفيف من الآثار السلبية لجائحة مرض فيروس كورونا، بدءا من الإنهاء الفوري للتدابير القسرية الانفرادية، وهي إجراءات غير قانونية تؤثر على دول يبلغ عدد سكانها مجتمعة أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة والتي لا تقل عدم قانونيتها، في سياق الجائحة، عن عدم شرعية الجرائم ضد الإنسانية. ولهذا السبب، نعترف بقوة وصمود شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذين يسعون جاهدين لأن يعيشوا حياتهم بشكل كامل على الرغم من الحصار الجائر لبلدهم، متمثلا في هذه التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية وغيرها مما يسمى بالجزاءات. ونعترف أيضا بالحق في السيادة والثقافة والحياة على أساس المسارات التي يختارها بحرية كل بلد وشعب في العالم، فضلا عن حقهم في حماية أمنهم والدفاع عن السلام.

وتشدد حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا على تمسكها بمبادئ السلام والتضامن واحترام القانون الدولي وحق شعوب العالم في التنمية والعيش في سلام. وما فتئنا نؤيد دائما إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية من خلال الحوار والاتصال الوثيق بين سلطات الطرفين، فضلا عن التبادلات المدنية والتدابير الرامية إلى القضاء على التوترات العسكرية، مع مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف. وستواصل حكومة بلدنا حث الأطراف المعنية على العودة إلى طريق الحوار والتفاوض بغية وقف التصعيد والتوصل إلى حل سلمي في أقرب وقت ممكن بغية بناء السلام وتحقيق الاستقرار والأمن والرفاه والتنمية وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية الكبرى.

السيد خان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): ما فتئت باكستان تؤيد باستمرار الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي محيطها من خلال الحوار والمفاوضات، على النحو المتوخى في الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أقرها مجلس الأمن. وينبغي أن يهدف هذا الحوار إلى ضمان الأمن المتساوي لجميع الدول في شبه الجزيرة الكورية الخالية من الأسلحة النووية. ولا تزال باكستان تعارض أي أعمال مزعزعة للاستقرار يمكن أن تؤدي إلى توترات في شبه الجزيرة. وندعو إلى التقيد بقرارات المجلس ذات الصلة وضبط النفس المتبادل من جانب جميع الأطراف وإحياء عملية التفاوض السداسية الأطراف المتوقفة في أقرب وقت ممكن. وتحيط باكستان علما أيضا بالحالة الإنسانية المتدهورة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا، وتدعو إلى تقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين، بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية. ونرى أنه يمكن التصدي للتحديات الأمنية والإنسانية على السواء على أفضل وجه من خلال الحوار والدبلوماسية. وقد يؤدي اتباع نهج قائم على المشاركة البناءة إلى المزيد من النتائج المثمرة.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): في ٢٦ نيسان/أبريل في الجمعية العامة، أعرب الوفد الكوبي عن شواغله وقدم تفسيراته بشأن القرار ٢٦٢/٧٦، المعنون "تكليفٌ دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن" (انظر A/76/PV.69). واليوم، بينما يجري تفعيل الآلية الجديدة المنشأة بموجب ذلك القرار لأول مرة، نؤكد من جديد أنه لا يمكن للمجلس أن يقتصر على تقديم تقارير خاصة في حالات استخدام حق النقض فحسب. وسيكون ذلك نهجا تقييديا وانتقائيا بشكل واضح لما تنص عليه أحكام الفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد أيضا أنه إذا أردنا أن نصلح المجلس على نحو دقيق وشامل، وهو أمر تمس الحاجة إليه، ينبغي ألا ينظر في حق النقض بمعزل عن بقية المسائل التي تدخل في نطاق ولاية فريق التفاوض الحكومي الدولي المعني بإصلاح مجلس الأمن، المنشأ بموجب مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢.

وفي سياق الأزمات المتعددة التي تواجهها البشرية حاليا، والتي تفاقمت آثارها بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، فإن فرض الجزاءات يؤدي إلى تدهور الحالة في البلدان التي تواجه بالفعل مشاكل اجتماعية واقتصادية وإنسانية. إن نموذج الولايات المتحدة القائم على الجزاءات وسياستها القائمة على ممارسة أقصى قدر من الضغط يشكلان عقبتين أمام عملية الحوار بشأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية وتزيدان من

حدة التوترات والمشاكل الأمنية في المنطقة. إن فرض جزاءات جديدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيزيد من تفاقم التأثير الضار الواقع على السكان جراء تلك التدابير، لأنها تشكل بالفعل عقبة أمام التصدي الفعال للجائحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ندين بشدة التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني لشعبها. ونؤكد من جديد إيماننا بأنه يتعين على البشرية أن تحترم القانون الدولي والميثاق لكي تعيش في سلام. إننا نحتاج إلى المزيد من الحوار والتعاون الدولي، وليس إلى المزيد من الجزاءات. وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات لا تسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي وإنما تزيد من تعقد الوضع المتوتر أصلا في المنطقة.

ونعرب مجددا عن دعمنا لمسألة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي إخلاء كاملا، من دون تدخل أجنبي، مع الاحترام الكامل لمبدأ المساواة في السيادة وسلامة أراضي الدول المعنية والتقيد الصارم بمبدأ الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ونؤكد من جديد التزام كوبا بالسلام وبالعمل المتعدد الأطراف. فما من سبيل لتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية سوى بالدخول في حوار ومفاوضات تهدف إلى التوصل إلى حل سياسي دائم ومراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

السيد الرويعي (البحرين): بداية، تؤكد مملكة البحرين سياستها الثابتة في دعم الجهود الرامية إلى نزع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي ومع الجهات المختصة للحد من الخطر الكبير الذي تشكله تحديات الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل، ومواجهة هذه الأخطار المحدقة بالبشرية.

تابعت مملكة البحرين قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعدد من التجارب الصاروخية منذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي، بما في ذلك إطلاق صاروخ باليستي عابر للقارات في شهر آذار/مارس من هذا العام. ومن هذا المنطلق، تشير مملكة البحرين إلى أهمية الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن. كما تعرب مملكة البحرين عن أملها في سعي الأطراف المعنية نحو التوصل إلى حل دبلوماسي سلمي لنزع الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق منه من شبه الجزيرة الكورية وإحلال السلام الشامل والدائم بين الكوريتين.

وتجدد مملكة البحرين دعوتها للمجتمع الدولي بضرورة اعتماد استراتيجية عالمية موحدة للحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل من خلال آلية فعالة لنزع هذه الأسلحة عالميا وإقليميا والذي سوف يساهم في تعزيز الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

السيدة باسولس دلغادو (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في ٨ حزيران/يونيه (انظر A/76/PV.77).

وإذ تشارف جلسة اليوم على الانتهاء، نود أن نعرب عن ترحيبنا بانعقادها، حيث إنها فعلت القرار ٢٦٢/٧٦ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل للمرة الأولى. وإسبانيا واحدة من البلدان البالغ عددها ٨٣ بلدا التي شاركت في تقديم مشروع القرار، وفعلنا ذلك إيمانا منا بأنه كان ليضفي بعدا جديدا للشفافية بحيث تتاح في إطاره الفرصة لجميع الدول الأعضاء لكي تعرب عن مواقفها في كل مرة يستخدم حق النقض في مجلس الأمن.

إن صون السلام والأمن الدوليين واجب على جميع الدول الأعضاء في منظمتنا. فلا يجوز أن تقف الجمعية العامة مكتوفة الأيدي في مواجهة التهديدات أو الإجراءات التي تقوض السلام والأمن الدوليين، حين يستخدم أي عضو من أعضاء المجلس الدائمين لحق النقض بما يحول دون اتخاذ المجلس لإجراء ما. وفي النصف الأول من هذا العام، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر من ٣٠ تجربة للقذائف التسيارية، بما في ذلك تجربة لقذيفة تسيارية عابرة للقارات، وبتنا لا نعرف ما ستحمله لنا الأشهر الستة المقبلة. وفي الوقت نفسه، تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ماضية تطوير برنامجها النووي. وقد أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخرا أنه ورد ما يفيد بأن البلد يستعد لإجراء تجربة نووية جديدة، تمشيا

مع سياسته المعلنة التي تهدف إلى النهوض ببرنامجه النووي قدر الإمكان. وكل ذلك يجري في انتهاك سافر لقرارات المجلس المتكررة وفي تحد مستمر للجهود المبذولة لصون السلام والأمن الدوليين بوجه عام والأمن الجماعي بوجه خاص، بما في ذلك في سياق المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي عقد هذا العام.

وعلى الرغم من أن مشروع قرار مجلس الأمن S/2022/431 حظي بتأييد ١٣ عضوا في المجلس، فإن استخدام الاتحاد الروسي والصين لحق النقض حال دون اعتماده وإدانته لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولو اتخذ القرار، لكان من الممكن تطبيق جزاءات إضافية فعالة، والتي ينبغي أن أشير إلى أنها تتوافق تماما مع الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع القرار الذي تم عرقلته أخذ في الاعتبار احتياجات البلد من الناحيتين الإنسانية والغذائية وكذلك فيما يتعلق بمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا.

إن عدم تمكن المجلس من الرد ردا مناسبا في ٢٦ أيار/مايو لم يمرَّ من دون عواقب. فقد كثفت بيونغ يانغ من استفزازاتها، إذ سجلت رقما قياسيا جديدا في ٥ حزيران/يونيه بإطلاقها ثماني قذائف تسيارية في يوم واحد. تحث إسبانيا سلطات بيونغ يانغ على إعادة النظر في مسار عملها الحالي وإنهاء فورا برامجها للأسلحة النووية وللقذائف التسيارية، التي تشكل انتهاكا للقرارات المتعددة التي اتخذها المجلس بتوافق الآراء منذ عام ٢٠٠٦ وتتعارض مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واستمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في اتباع سياستها الحالية لن يسفر إلا عن مواصلة رفض المجتمع الدولي لها وزيادة عزلتها عنه.

نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة للنداءات الموجهة إليها من أجل الانخراط التام بحسن نية في حوار سياسي، على أن يكون الهدف في مآل الأمر إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وينبغي أن يفضي ذلك الحوار إلى بناء إطار للأمن الجماعي لجيران البلد والمنطقة عموما، بما يعود بالنفع علينا جميعا. ونحث المجلس على مواصلة جهوده في ذلك الصدد. وعلى وجه التحديد، ندعو الاتحاد الروسي والصين إلى الانضمام إلى الذين أدانوا بالإجماع موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يقوض النظام الدولي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ويجبر فعليا أعضاء المجتمع الدولي المسؤولين على اتخاذ إجراءات إزاء ذلك.

ويمثل استخدام حق النقض إخفاقا لمجلس الأمن في أداء مهمته الأساسية – صون السلم والأمن الدوليين – وقدرته على اتخاذ إجراءات في مواجهة أخطر انتهاكات الميثاق والقانون الدولي. وينبغي ألا يكون حق النقض بديلا عن الحوار. وفي مواجهة الأعمال الاستفزازية الجديدة التي تنتهك نظام عدم الانتشار، من الضروري استئناف الحوار في المجلس والعمل على اعتماد مشروع قرار جديد بتوافق الآراء بشأن تلك المسألة.

أخيرا، وكما يعلم الجميع هنا، تؤيد إسبانيا إصلاح الميثاق بما يلغي حق النقض. وهذا هو موقفنا منذ عام ٢٠٠٨. ونعتقد أنه يجب علينا أن نتحرك صوب أمم متحدة تستجيب لمطالب القرن الحادي والعشرين وتحدياته، حيث يكون هناك قدر أكبر من المساواة الموضوعية بين الأعضاء وإلغاء الامتيازات. وبينما نعمل في هذا الاتجاه، فإن إسبانيا، بصفتها أحد الأطراف الموقعة على الإعلان السياسي بشأن تعليق حق النقض في حالة ارتكاب فظائع جماعية، تشجع جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على الانضمام إليه.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وهي الأولى من نوعها بعد اتخاذ القرار ٧٦/٢٦٢. يكتسي ذلك القرار أهمية كبيرة بوصفه آلية جديدة لتعزيز الشفافية والمساءلة وتعزيز مشاركة جميع الأعضاء في المناقشات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وبينما نعيد التأكيد على أهمية دور مجلس الأمن، نعتقد أن هذه الآلية تمثل خطوة جديدة في العلاقة البناءة بين المجلس والجمعية العامة.

وتؤكد تونس مجددا دعمها الثابت للهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، تؤكد تونس من جديد التزامها بالتنفيذ

الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة ببرامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، فضلا عن دعمها لجميع الجهود الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية سلميا.

ونأسف شديد الأسف لتجارب القذائف التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا ونحثها على الامتناع عن إجراء أي تجارب جديدة والتقيد التام بالتزاماتها الدولية. ونكرر أيضا دعوتنا إلى الاستئناف السريع للحوار والمفاوضات من أجل نزع السلاح النووي بشكل كامل يمكن التحقق منه. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يتمكن المجلس مرة أخرى من التكلم بصوت واحد بشأن هذه المسألة والمشاركة البناءة من أجل اعتماد نتيجة تطلعية بتوافق الآراء.

ولا تزال تونس يساورها القلق إزاء الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي كانت بالغة الخطورة حتى قبل تفشي جائحة فيروس كورونا. ونتشاطر الرأي القائل بأن تحسين تلك الحالة يمكن أن يسهم في تعزيز السلام والاستقرار والرخاء في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة بأسرها.

ونعتقد أيضا أن معالجة مسألة المواطنين المختطفين بالشكل المناسب لن يؤدي إلا إلى تعزيز الثقة والتعاون في المنطقة. وفي ذلك الصدد، نشجع على استئناف الحوار بغية التوصل إلى حل مرض ونهائي لتلك المسألة الحساسة في أقرب وقت ممكن.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه المناقشة.

وبما أن فرز الأصوات قد اكتمل لانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سأعلق الآن لفترة قصيرة نظر الجمعية العامة في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

(ب) انتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نتيجة التصويت هي كما يلي.

المجموعة جيم – دول أوروبا الشرقية

عدد بطاقات الاقتراع:	١٨٥
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	١
عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:	١٨٤
الممتنعون عن التصويت:	٢
عدد الأعضاء المصوتين:	١٨٢
أغلبية الثلثين المطلوبة:	١٢٢
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:	
الاتحاد الروسي	١٠٠
مقدونيا الشمالية	٨٢

وبما أنه لم يحصل أي مرشح على أغلبية الثلثين المطلوبة في الاقتراع السابق، فلا يزال هناك مقعد واحد يتعين شغله من بين دول أوروبا الشرقية. ولذلك، سنشرع في أول اقتراع غير مقيد. وفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي، ستكون هذه الجولة الخامسة من الاقتراع غير مقيدة. وأود أن أذكر الجمعية بأنه يجوز لأي دولة عضو من بين دول أوروبا الشرقية أن تكون مرشحة، باستثناء الدول التي ستظل أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، وكذلك الدول التي انتخبت بالفعل لفترة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣. ولذلك لا يمكن التصويت للأعضاء التالية أسماؤهم في هذا الاقتراع: بلغاريا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وكرواتيا.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكر الأعضاء بأنه عملاً بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت. نبدأ الآن عملية التصويت.

ستوزع بطاقات الاقتراع الآن. وبهذا نبدأ عملية التصويت. ويرجى من الأعضاء وضع علامة "X" في المربع المجاور للاسم المطبوع على بطاقة الاقتراع أو كتابة اسم دولة أخرى مؤهلة على السطر الفارغ. وإذا تم التأشير على المربع المجاور لاسم دولة ما، فلا يلزم تكرار اسم تلك الدولة في السطر الفارغ. وينبغي عدم وضع علامة في أكثر من مربع اختيار واحد أو كتابة اسم واحد بخط اليد لملء المقعد الشاغر. وبناء على ذلك، لا يمكن للأعضاء وضع علامة إلا في مربع واحد فقط أو كتابة سوى اسم واحد لدولة مؤهلة من بين دول أوروبا الشرقية في المكان المتاح.

إذا تضمنت بطاقة الاقتراع تصويتا لدولة عضو ستظل عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ أو انتخبت بالفعل لفترة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، ستعتبر بطاقة الاقتراع باطلة. وأخيرا، إذا تضمنت بطاقة اقتراع أي تدوينة غير التصويت لصالح دولة عضو مؤهلة، سيتم تجاهل تلك التدوينات.

بناء على دعوة من الرئيس بالنيابة، تولى ممثلو إكوادور، تيمور – ليشتي، الجزائر، موزامبيق، موناكو، وهنغاريا عملية فرز الأصوات.

أجري تصويت بالاقتراع السري.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): حرصا على الوقت، وبينما يجري فرز الأصوات، ستواصل الجمعية العامة الجلسة العامة لمناقشة البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستأنف الجمعية العامة نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة"، بمواصلة المناقشة، عملا بالقرار ٢٦٢/٧٦ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، بشأن الحالة التي استخدم فيها عضوان دائمان في مجلس الأمن حق النقض في جلسته ٩٠٤٨، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٢، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية".

السيد حتّي (لبنان) (*تكلم بالإنكليزية*): يجب أن يظل تعزيز منظومة الأمم المتحدة هدفا مشتركا، لا سيما في وقت لا يزال يخضع فيه النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد لاختبار شديد. ويصدق ذلك بصفة خاصة على البلدان الصغيرة، مثل بلدي، التي كثيرا ما تعتبر ميثاق الأمم المتحدة درع حماية. وفي مثل هذه الأوقات، ينبغي أن تستمر المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة في إرشادنا، ويجب أن نسعى جاهدين لبناء تعددية أطراف أكثر فعالية.

وبهذه الروح شارك لبنان في تقديم القرار ٢٦٢/٧٦، الذي اتخذ بتوافق الآراء في قاعة الجمعية العامة قبل أسابيع قليلة. وتشكل الآلية التي أنشأها ذلك القرار خطوة مهمة نحو مزيد من المساءلة والشفافية وتعزيز دور الجمعية العامة.

ولا يمكن للمرء أن يتجاهل حقيقة أن حق النقض، أو التهديد باستخدامه، كثيرا ما قوض محاولات تسوية النزاعات وإحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق السلام. وكثيرا ما كان ذلك أحد الانتقادات الرئيسية الموجهة إلى مجلس الأمن.

وللمرة الأولى، تتيح مناقشة اليوم فرصة لعموم الأعضاء لمناقشة المسائل الملحة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين في حالة استخدم فيها حق النقض. وفي ذلك الصدد، يشجعنا المستوى الكبير من المشاركة في مناقشة اليوم. وهو شاهد على التزام أعضاء الجمعية العامة، بغض النظر عن مواقفهم، بالمشاركة في هذا الحوار الضروري.

وقد دأب لبنان على الدعوة إلى التسوية السلمية للمنازعات، ولذلك يدعو إلى إعطاء الأولوية للدبلوماسية والتوصل إلى حل سياسي في شبه الجزيرة الكورية على أساس القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولبنان، بوصفه مؤيدا قويا لنزع السلاح النووي، ما زال يدعو إلى الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

ودخولها حيز النفاذ. ونتطلع أيضا إلى المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المقرر عقده في آب/أغسطس. وسيكون ذلك المؤتمر بمثابة اختبار آخر لنظامنا المتعدد الأطراف القائم على القواعد، ويحدونا الأمل في أن نتمكن من إثبات التزامنا به.

السيد سامبرانا توريليو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة، التي نرى أنها مهمة جدا بسبب آخر التطورات في شبه الجزيرة الكورية.

تدعو بوليفيا، وهي بلد مسالم، إلى التخلي عن جميع البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، والامتثال التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحث الأطراف المعنية على تجنب أي تصعيد للتوترات التي تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر، ولا سيما في شبه الجزيرة الكورية. كما ندعو تلك الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل استفزازي أو إجراء انفرادي، وكذلك أي إجراءات تتعارض مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتعرب بوليفيا مجددا عن رفضها القاطع لتطبيق الجزاءات، فهي ليست غاية في حد ذاتها. فالجزاءات تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، إذ إنها تشكل تدابير غير قانونية تفرض من خلالها دولة الولاية القضائية والتشريعات الداخلية لها على دولة أخرى، مما ينتهك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، ندعو مجلس الأمن إلى الامتثال لولايته والشروع في بذل الجهود لإعادة الأطراف المعنية إلى طاولة المفاوضات لاستئناف الحوار وتجنب تصاعد وتيرة التوترات في المنطقة.

أخيرا، ترفض دولة بوليفيا المتعددة القوميات أي مسار آخر من قبيل الحلول العسكرية أو التهديد باستخدام القوة وتشجع على استئناف الحوار والمفاوضات للتوصل إلى حل دبلوماسي وسياسي سلمي من شأنه أن يفضي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في هذه المناقشة.

وقد طُلِب ممارسة حق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غديرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبتُ الكلمة لممارسة حقنا في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل في جلسة هذا الصباح (انظر A/76/PV.81).

ومن المفارقات أن النظام المعروف بفظائعه وسياساته للفصل العنصري وجرائم الحرب التي يرتكبها، الموثقة جيدا بمعرفة مختلف أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها، يمكنه السماح لنفسه بمواصلة توجيه اتهامات كاذبة ضد الآخرين. وليس لدي أي نية لإعارة ادعاءات الممثل الإسرائيلي أي أهمية بالرد ردا موضوعيا عليها. ومع ذلك، أود أن أؤكد على النقاط التالية:

وفقا لبياننا السابق في إطار هذا البند، وبوصف جمهورية إيران الإسلامية أحد الموقعين الأصليين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها كانت، ولا تزال، من أشد المؤيدين للإزالة التامة الأسلحة النووية. وفي عام ١٩٧٤، اقترحت إيران فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وعملت جاهدة منذ ذلك الحين لتحقيق تلك المبادرة الجديدة.

ويساور بلدي، مثل الكثير من البلدان في منطقة الشرق الأوسط، قلق شديد إزاء سياسة إسرائيل الخطيرة المتمثلة في السعي إلى امتلاك قدرات أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن ضلوعها المباشر في الأعمال الإرهابية. وتفيد تقارير متعددة بأن الترسانة النووية للنظام تتألف من ٤٠٠ رأس حربي، بما في ذلك الأسلحة الحرارية النووية. ويملك النظام أسلحة كيميائية وبيولوجية ويعمل جاهدا لتطوير تلك الأسلحة الفتاكة. كما أنه يملك جميع منظومات إيصال أسلحة الدمار الشامل، وكثيرا ما هدد بلدان المنطقة بإبادتها بالأسلحة النووية.

ويرفض النظام الإسرائيلي التقيد بأي من نظم أسلحة الدمار الشامل أو نزع السلاح أو تحديدها، على الرغم من النداءات الدولية المتكررة له للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقبول اتفاق الضمانات الشاملة وإخضاع برامجه النووية لعمليات التفتيش التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورفض النظام المشاركة في مبادرتين لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وعلى النقيض من ذلك، شن نظام الحكم القائم على الفصل العنصري هذا العديد من الهجمات الإرهابية مستهدفا العلماء الإيرانيين وخرب المنشآت النووية الإيرانية باستخدام هجمات مادية وإلكترونية، بالإضافة إلى شنه هجمات وحشية ضد الشعب الفلسطيني البريء والأعزل، واتباعه سياسات توسعية ضد البلدان المجاورة. وإسرائيل، بوصفها آخر نظام حكم قائم على الفصل العنصري والوحيد في العالم الذي يمارس العنصرية علنا، هي الجاني الوحيد في العالم الذي ارتكب جميع الجرائم الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي، بما في ذلك الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والأعمال العدوانية.

ولا يجوز غض الطرف عما يرتكبه ذلك النظام من فظائع وأعمال إرهابية. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن التصدي للتهديدات المستمرة للسلام والأمن الدوليين الناشئة عن ذلك النظام الخطر.

في الختام، أرفض رفضا قاطعا الاتهامات الشائنة التي لا أساس لها من الصحة التي وجهها ممثل النظام الإسرائيلي ضد بلدي، والتي تتسق مع استغاثاته الكاذبة الخادعة وسياسته لتشتيت الانتباه عما يرتكبه من فظائع في المنطقة وخارجها. وأود أن أشدد على أن أسلحة الدمار الشامل الموجودة في أيدي هذا النظام الإجرامي هي المصدر الحقيقي للإرهاب وانعدام الأمن والاضطراب الذي يعرض السلام والأمن الإقليميين للخطر. ونشجع المجتمع الدولي على إدانة النظام الإسرائيلي وإجباره على التقيد بالنظم الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل.

السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد ردا على ما ورد في البيان الذي أدلى به الممثل الإسرائيلي في وقت سابق اليوم (انظر A/76/PV.81).

من دواعي السخرية أن ممثل الوفد الإسرائيلي أدلى ببيان يدين فيه استخدام حق النقض في مجلس الأمن، بينما ما فتئت الدول الغربية تستخدم حق النقض منذ عقود لصالح إسرائيل للتغطية على ممارساتها العدوانية وجرائمها المتكررة بحق الشعوب الرازحة تحت نير الاحتلال. وقد هيأ استخدام حق النقض هذا لإسرائيل مظلة من الغرب تحصنها من المساءلة، مما مكنها من الإفلات من العقاب ومواصلة جرائمها وهجماتها، بما في ذلك الأعمال العدوانية المستمرة ضد بلدي، سورية.

وكما يعلم الأعضاء، شنت إسرائيل فجر اليوم عملا عدوانيا جويا استهدف عدة مواقع في سورية، بما في ذلك مطار دمشق الدولي، مما أسفر عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين فضلا عن خسائر مادية فادحة. وتجسد تلك الهجمات نهجا تصعيديا خطيرا يزيد من مستوى التهديدات والتحديات التي تواجه السلام والأمن الإقليميين والدوليين. كما أنه مثال واضح على تجاهل إسرائيل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومخالفتها لجميع قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط.

إن البيان الذي أدلى به الوفد الإسرائيلي اليوم يهدف إلى تشتيت الانتباه عن الخطر الحقيقي الذي يهدد السلام والأمن الدوليين، أي امتلاك إسرائيل لترسانة من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية. ولا يحق لإسرائيل الحديث عن قضايا نزع السلاح ولا اتهام الآخرين لأن سجلها في ذلك السياق حافل بالانتهاكات لأسس نظام عدم الانتشار، مما يشكل تحديا لإرادة المجتمع الدولي. ومرة أخرى، فإن كل ما تقترفه إسرائيل تغطيه مظلة الحصانة التي توفرها بعض الدول الغربية لها في مجلس الأمن.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يرفض وفد بلدي رفضا قاطعا وتاما الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي وجهتها إسرائيل ضد بلدي.

إن جمهورية كوريا الديمقراطية، بوصفها دولة مسؤولة، لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بعدم الانتشار. إن ادعاءات إسرائيل المتهورة ليست أكثر من محاولة أخيرة لخداع المجتمع الدولي وصرف الانتباه عن جرائمها الشنيعة المتمثلة في الانتشار والفظائع في المنطقة. والولايات المتحدة والدول الغربية تتواطأ بشكل مقلق وترعى الطموحات النووية والأعمال الإرهابية لإسرائيل. وهذا في الواقع مثال نموذجي على الكيل بمكيالين. إن إسرائيل هي بالفعل سرطان يضر بالسلام في الشرق الأوسط، وكذلك دولة مارقة تقوض النظام الدولي لعدم الانتشار وترتكب جميع أنواع الأعمال الإرهابية. وأي محاولة للتعدي على سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستفزاز كرامتها لن تكون أبدا في مصلحة إسرائيل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

البند ١١ من جدول الأعمال (*تابع*)

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلانين السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

تقرير الأمين العام (A/76/783)

السيد إيمانويل (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تحديا كبيرا للمجتمع العالمي ولمساعينا الجماعية لتحقيق التنمية المستدامة التي لا تترك أحدا خلف الركب. وقد أوضح تقرير الأمين العام (A/76/783) أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يزال يشكل أوجه عدم مساواة داخل البلدان وفيما بينها.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه يجب تعزيز الجهود للحد من معدل الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات المتصلة بالإيدز. وفيما يتعلق بذلك، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، السياسات والبرامج المنسقة والشاملة أساسية. ويجب تنفيذ الالتزام والعمل لمنع الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات الناجمة عن الإيدز بطريقة متكاملة من أعلى مستوى سياسي إلى مستوى المجتمع المحلي. وكان ذلك المبدأ أساسا لسياساتنا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتسترشد سياساتنا على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمجتمعية بخطة عمل وطنية شاملة ومنسقة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تغطي الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤. وتحدد خطة العمل الوطنية خطوات لدمج السياسات والمبادرات على المستويات الوطنية والمحلية والمجتمعية لضمان تحقيق السياسات في إجراءات دقيقة ومتصلة بالسياق. ومن النتائج الجيدة التي شهدناها من ذلك النهج تنمية قدرات المدن في تلك المسألة. وسط جاكرتا واحدة من المدن في إندونيسيا حيث تتجلى الابتكارات. وفي المدينة، ربط الابتكار التكنولوجي الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بالخدمات الصحية المناسبة واللازمة.

من خلال خدمات التوصيل عبر الإنترنت، زاد عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم عن طريق العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بأكثر من ٣٠ في المئة. ثم تبادلت حكومة المدينة هذا الإنجاز الجيد كتجربة جيدة مع مدن أخرى في بلدان جنوب شرق آسيا.

ثانيا، لا بد من اتباع نهج متعددة أصحاب المصلحة ومتعددة القطاعات. وفي حين أن الالتزام السياسي والقيادة من جانب الحكومات أمران أساسيان، فإن التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة يؤدي أيضا دورا هاما. وفي سياساتنا، لا تزال مشاركة الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني تشكل جزءا لا يتجزأ منها. وقد أبرزت خطة عملنا الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن مشاركتهم المجدية، من بين أمور أخرى، قد دعمت جهودنا في إذكاء الوعي وتقديم الخدمات اللازمة والمناسبة، وكذلك في استدامة الموارد المالية. وأنشأت الحكومة أيضا اللجنة الوطنية المعنية بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدارته، وهي تتألف من وزارات ووكالات متوائمة من قطاعات متنوعة، ولكنها ذات صلة، من قطاعات الصحة والتعليم والتنمية

الاجتماعية وتنظيم الأسرة وغيرها من القطاعات ذات الصلة، وتواصل تعزيز دورها.

وأخيرا، نود أن نشدد على الأهمية الخاصة للتضامن والتعاون الدوليين. وذلك عامل يمكننا من إحراز تقدم أقوى في كفاحنا الجماعي ضد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات الناجمة عن الإيدز. وفي ذلك الصدد، فإن إندونيسيا على استعداد لدعم الجهود العالمية لبلوغ الأهداف المشتركة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيد نونيس (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والإعلانين السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أعرب عن شكري على تقرير الأمين العام (A/76/783).

إن جائحة الإيدز في تيمور – ليشتي حاليا في مستوى منخفض. بيد أن عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما فتئ يتزايد باطراد. من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، وفقا للجنة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تيمور – ليشتي، سجل البلد ١ ٤٦٤ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك، فإن الرقم أعلى من ذلك، لأن الكثير من الناس لا يعرفون أنهم مصابون به. ارتفع عدد الوفيات السنوية المرتبطة بالإيدز بشكل طفيف إلى ١٣ في عام ٢٠٢١، من أربعة في عام ٢٠١١. وتشير تلك البيانات إلى أن فيروس نقص المناعة البشرية لا يزال يمثل بشكل لا لبس فيه إحدى مشاكل الصحة العامة الرئيسية في تيمور – ليشتي. والشباب هم الأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بسبب الافتقار إلى المعرفة والمعلومات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في البلد، اختارت وزارة الصحة في تيمور – ليشتي الاستراتيجيات التالية في الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة للفترة ٢٠١١–٢٠٣٠: أولا، تعزيز اللجنة الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لرصد البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإشراف عليه؛ ثانيا، تعزيز رصد الموارد البشرية وتقييمها وبناء قدراتها؛ ثالثا، الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة جنسيا من خلال التوعية وتهيئة بيئة تمكينية وتعزيز الاتصال لتغيير السلوك؛ رابعا، إنشاء مرافق عالية الجودة للمشورة والاختبار والتشخيص لتيسير رصد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛ خامسا، العلاج والرعاية لجميع الأفراد المتضررين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

ومن الأجزاء الرئيسية للاستراتيجية الوطنية إنشاء اللجنة الوطنية للإيدز لتقديم المشورة المستقلة إلى حكومة تيمور – ليشتي بشأن جميع المسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن رصد التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الاستراتيجي الوطني وإسداء المشورة بشأنه.

وحتى الآن، يوجد أكثر من ١١ مركزا للمشورة الطوعية والسرية متاحة من خلال المستشفيات الوطنية ومستشفيات الإحالة والعيادات الصحية الخاصة. تشمل الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية المتاحة لعامة السكان والفئات المعرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المشورة والفحص، والتوعية المجتمعية، وعلاج العدوى، بما في ذلك الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، والدعم الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المصابين والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية.

وفي الختام، تلتزم تيمور – ليشتي بمعالجة أوجه عدم المساواة للقضاء على جائحة الإيدز. إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أحد التحديات الصحية العالمية، ونحن بحاجة إلى جهد جماعي للتصدي له. وتيمور – ليشتي على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة جائحة الإيدز. ويجب أن نعمل معا كأسرة عالمية واحدة من أجل حماية أرواح شعوبنا العالمية والأجيال المقبلة.

السيد كونستانتينوبولسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن مكافحة فيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو هدف هام في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في مجال الرعاية الصحية. وهي ذات أهمية خاصة في سياق جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة (كوفيد-١٩)، لأن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية هم فئة ذات أولوية لتلقي التلقيح. وتؤيد روسيا الحوار الدولي بشأن القضاء على هذا التهديد الخطير للصحة العامة.

وفي السنوات القليلة الماضية، اتسع نطاق جهود بلدي تمشيا مع استراتيجيتنا الوطنية لعام ٢٠٣٠ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لقد وسعنا نطاق الاختبار، حيث يخضع الآن ربع السكان بالكامل للاختبار كل عام. وقد أنشأنا سجلا اتحاديا للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، مما يساعدنا على التخطيط للمراقبة السريرية وإمدادات الأدوية. وتلقى ٨٠ في المائة من الأشخاص المسجلين في السجل العلاج. وقد تم تقريبا القضاء على الانتقال الرأسي للعدوى، ونحن نقوم بحملات إعلامية جماهيرية بانتظام. وبالشراكة مع المنظمات غير التجارية، نجحنا في خفض أعداد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وسنواصل بذل تلك الجهود.

ونحن نسهم أيضا على الصعيد الدولي. وقدمت روسيا ما يقرب من ٦٢ مليون دولار لمساعدة بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في هذا المجال منذ عام ٢٠١٢، وعززت الدول التي تلقت تلك المساعدات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وشدد مراقبتها لمعدلات الإصابة به بين العمال المهاجرين خلال تلك الفترة، فضلا عن تحسين منهجيتها واختباراتها وتطوير نظام لرصد مقاومة العدوى للعلاجات بمضادات الفيروسات العكوسة. وبحلول عام ٢٠٢٠، ساعدت هذه الجهود على كفالة إجراء اختبارات لـ ٣ ملايين شخص في الدول المشاركة. وفي اثنتين من هذه الدول، تم القضاء على الانتقال الرأسي من الأم إلى الطفل، وفي حالة دولتين أخريين، انخفض عدد حالات العدوى الناتجة عن دخول المستشفيات انخفاضا كبيرا. وتصل حملاتنا الإعلامية إلى حوالي ٦ ملايين شخص، وقد دربنا ٨٠٠ ٤ متخصص. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت روسيا في أربعة بلدان ١٣ عيادة متنقلة، استخدمها ٢,٥ مليون مريض، بما في ذلك أثناء مكافحة جائحة كوفيد-١٩، وتلقت البلدان الشريكة لنا معدات مختبرية. ونظرا للطلب على هذه الخدمات قررنا تمديدها، وخصصنا أكثر من بليون روبل لهذا الغرض للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤.

وأود أيضا أن أشير إلى أن اللاجئين من أوكرانيا وجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين الذين يصلون إلى روسيا يتلقون الرعاية الصحية، بما في ذلك إجراء اختبارات للكشف عن الأجسام المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية من دون الكشف عن هويتهم. وإذا جاءت نتيجة اختبارهم إيجابية، فإنهم يتلقون نفس المساعدة التي يحصل عليها المواطنون الروس ويحصلون على العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة، وفقا للمؤشرات الإكلينيكية.

وإذ ننتقل إلى تقرير الأمين العام (A/76/783)، فإننا نؤيد الأهداف ٩٥-٩٥-٩٥ المتعلقة بالاختبار والعلاج وكبت الحمل الفيروسي. ونؤيد أيضا مكافحة الأشكال المقاومة لفيروس نقص المناعة البشرية وتطوير لقاح ضد العدوى وتعزيز الوقاية وتطوير الرصد الوبائي وتعزيز أنماط الحياة الصحية وتقديم المساعدة الاجتماعية والاقتصادية للنساء والشباب. ومن المهم كفالة إمكانية وصول الجميع على قدم المساواة إلى الاختبار والعلاج والرعاية الصحية عموما، والقضاء على التمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

ومع ذلك، فإننا لا نتفق في الرأي عندما تستخدم مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز البالغة التعقيد لفرض جدول أعمال مختلف، مما ينطوي على خطر تقويض مكافحة تعاطي المخدرات والكفاح من أجل الصحة العامة وحماية الأطفال والأسر. ومن المهم اتباع نهج شامل يكفل احترام الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية وأساليب الحياة. ونأسف لأن واضعي التقرير فضلوا مرة أخرى أن يغضوا الطرف عن هذه المسألة الحقيقية جدا، على حساب التضامن العالمي وكفاحنا ضد المرض.

السيد غالستيان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكر وفدي الأمين العام على تقريره الشامل (A/76/783) وتوصياته المحددة الأهداف بشأن معالجة أوجه عدم المساواة بغية إنهاء جائحة الإيدز.

تلتزم حكومة أرمينيا باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، الذي اعتمدته الجمعية العامة بوصفه القرار ٧٥/٢٨٤ في عام ٢٠٢١. ومنذ ظهور الوباء لأول مرة في الثمانينات، تطور برنامجنا الوطني للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باستمرار، مع توسيع نطاق وتغطية برامجه، وكفالة أن تكون التدخلات مستنيرة بالأدلة وأن تستند إلى حقوق الإنسان وأن تستجيب لاحتياجات الفئات السكانية الرئيسية التي تحتاج إلى خدمات الوقاية والتشخيص والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. وتمشيا مع توصيات منظمة الصحة العالمية، واصلت أرمينيا تنفيذها الناجح لسياسة علاج جميع الأشخاص، التي تهدف إلى تحسين نوعية علاج فيروس نقص المناعة البشرية وتقريب البلد من توفير التغطية الصحية للجميع.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، اعتمدنا برنامجا وطنيا جديدا للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٦، بهدف توفير استجابة فعالة لفيروس نقص المناعة البشرية وتمهيد الطريق للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ويستند البرنامج الوطني الجديد إلى البرامج السابقة ويهدف إلى التصدي للتحديات الرئيسية ذات الأولوية التي تواجه تقديم خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية واختباره وعلاجه للفئات السكانية الرئيسية، فضلا عن فئات فرعية محددة من عامة السكان الأكثر ضعفا، مثل العمال المهاجرين والشباب. ونتخذ حاليا تدابير واسعة النطاق لتحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وإدماجها على مستوى مرافق الرعاية الصحية الأولية من أجل زيادة إمكانية الوصول إلى أقصى حد، والتقليل من الوصم والتمييز إلى أدنى حد، وتوسيع نطاق تغطية الخدمات، وإدخال أو توسيع نطاق النهج المبتكرة مثل العلاج الوقائي قبل التعرض، وتوفير اختبار فيروس نقص المناعة البشرية على المستوى الشخصي والمجتمعي، وتوسيع نطاق الروابط لتلقي الرعاية، والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة.

في أرمينيا كما في أي مكان آخر، تعطلت القدرة على تأمين الخدمات المستمرة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المعرضين لخطر الإصابة به أو المتأثرين به بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). لقد شهدنا اضطرابات في الخدمات ناتجة عن كوفيد-١٩ والاستجابة له، مع انخفاض أعداد الحالات التي تم تشخيصها حديثا في عام ٢٠٢٠، على الأرجح بسبب تعطيل اختبار الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية.

وبما أن هدفنا لا يزال إنهاء وباء الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠، فإننا نحتاج الآن إلى زيادة استثماراتنا من أجل توسيع نطاق الجهود الرامية إلى خفض معدلات الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات المتصلة به وتكثيف التدخلات المحلية ذات الأهداف المحددة والحسنة التوقيت. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية استمرار دعم المجتمع الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمنظمات المشاركة في رعايته. ولن تساعد هذه الجهود على القضاء على الإيدز فحسب، بل ستحسن أيضا الوقاية من الجوائح والتأهب للاستجابة لها وستساعد على ضمان الإعمال الكامل للحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

السيدة إرشادي (إيران) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره المعنون "معالجة أوجه عدم المساواة بغية إنهاء جائحة الإيدز." (A/76/783). وكما يشير التقرير عن حق، لا تزال الجهود المبذولة لإنهاء جائحة الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ بعيدة عن المسار الصحيح. وبناء على ذلك، تُحثُّ الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات فورية للتصدي للتحديات التي تؤدي دورا في إبطاء التقدم. ولا يجب على العالم أن يواجه ويعالج الإيدز فحسب، بل وأيضا المشاكل المضاعفة التي برزت نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا. ومع تصادم الجائحتين، ما زلنا نرى العالم عاجزا عن التغلب على العقبات الرئيسية التي تحول دون إتاحة خدمات الرعاية الصحية بصورة عادلة لأنه لا يزال في حالة خطيرة من عدم التأهب. ولذلك

يتعين علينا أن نستفيد من التقدم الكبير الذي أحرزناه حتى الآن على مختلف الجبهات، وفي الوقت نفسه علينا أن نضاعف جهودنا أيضا لبلوغ الأهداف الجسورة التي التزمنا جميعا بتحقيقها.

إن جمهورية إيران الإسلامية من بين أكثر البلدان التزاما في منطقة آسيا، وقد حققت إنجازات رائعة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه. وعلاوة على ذلك، فإن إيران من البلدان القلائل في المنطقة التي توفر للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تغطية احتياجاتهم الصحية على نحو آمن، بما فيهم أولئك المعرضون لخطر كبير والمصابون بالإيدز ممن يتلقون العلاج المتخصص وخدمات الرعاية الصحية مجانا. كما أن القضاء على انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى طفلها من الأولويات القصوى لبلدي، ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن يؤدي دورا بالغ الأهمية في هذا المجال.

وكما هو مبين في التوصية ٣ من تقرير الأمين العام، ينبغي كفالة حصول البلدان النامية، على وجه السرعة وبتكلفة ميسورة، على أحدث الأدوية وتكنولوجيا الرعاية الصحية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية واختبار الكشف عن الإصابة به والعلاج منه، بما في ذلك أي لقاحات مضادة له تستحدث في المستقبل. وبناء عليه، ينبغي إزالة جميع العقبات التي تحول دون حصولها على ذلك. ومما يؤسف له أن التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على إيران في شكل جزاءات مالية ومصرفية انفرادية تنتهك حق الإيرانيين في الصحة انتهاكا خطيرا، ولا سيما بين أبنائها المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذه الجزاءات الجائرة والضارة تعطل القنوات العادية للتعاون الدولي ولا تزال تشكل مصدرا رئيسيا للقلق، مما يؤثر سلبا على الجهود التي تبذلها إيران على الصعيد الوطني لمكافحة جميع أنواع الأمراض. وعلاوة على ذلك، تحول تلك التدابير دون الحصول في الوقت المناسب وبفعالية على الأدوية التشخيصية واللقاحات والمعدات الطبية والتكنولوجيا واللوازم الطبية اللازمة لتوفير خدمات الرعاية الصحية بشكل شامل، ولا سيما للمتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المصابين به.

ويعرب وفد بلدي عن بالغ قلقه إزاء هذه السياسات والممارسات الانفرادية غير القانونية التي تعوق الجهود الرامية إلى توفير خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونود أن ندعو المسؤولين عن ذلك إلى إزالة تلك العقبات على الفور، فهي تحد من قدرة البلدان النامية على توفير الوقاية الفعالة والميسورة التكلفة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن منتجات العلاج، ووسائل التشخيص الطبية، والمنتجات الصيدلانية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد توماس (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر زملاءنا في مكتب برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هنا في نيويورك على ما قدموه من دعم في التحضير لهذه الجلسة فضلا عن حدث جانبي إضافي ممتاز يوم الأربعاء.

إن اعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في العام الماضي خطوة مهمة إلى الأمام، غير أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) لا تزال تتسبب في انتكاسة للجهود المبذولة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكما هو مبين في التقرير الذي أتى بنا إلى قاعة الجمعية العامة اليوم (A/76/783)، أدت الجائحة إلى إبطاء خدمات الاختبار والعلاج والوقاية والحدّ من الأضرار، وقللت من فرص الحصول على خدمات العلاج الوقائي قبل التعرض للعدوى وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ناهيك عن الاستثمارات التي تمس الحاجة إليها في النظم الصحية.

ما فتئت مبادراتنا تتحسن، وأحرزنا تقدما كبيرا على مر السنين، ومع ذلك لا يزال الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/

الإيدز في أجزاء كثيرة من العالم يتكبدون العناء في سبيل الحصول مجانا أو بتكلفة ميسورة على خدمات الاختبار والوقاية من الفيروس، والعلاج بمضادات الفيروسات الكعوسة، وذلك بسبب أوجه اللامساواة الهيكلية، التي تزيد جائحة كوفيد-١٩ من حدتها. ولن نتمكن من الوفاء بالالتزام المشترك بالقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ بدون كفالة حصول الجميع في كل مكان على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية واختبار الإصابة به والعلاج المنقذ للحياة وأوجه الرعاية اللازمة. ويلتزم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياته الوطنية البالغ عددها ١٩٢ جمعية بدعم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المتضررين منه، بما في ذلك الفئات السكانية الرئيسية والمجتمعات المحلية الأقل حصولا على الخدمات والأشخاص المتنقلون، بتقديم مجموعة من الخدمات منها العلاج والرعاية، والتفاعل مع المجتمعات المحلية، والتعاون عبر الحدود وإنشاء مراكز لتقديم المساعدات الإنسانية على طول طرق الهجرة. وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بيننا، فإننا نعمل على زيادة فرص حصول عشرات الملايين من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على فحوص الكشف عن الإصابة بالعدوى وتلقي العلاج.

وما فتئت الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تعمل على دعم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المتضررين منه منذ عقود، وإذ أتأمل في الخبرات التي اكتسبتها وما اضطلعت به من أعمال في الكثير من البلدان الممثلة في هذه القاعة، فإنني أود أن أطرح عليكم ثلاث توصيات تكمل من تقرير اليوم وتستند إليه لكي تتخذ بشأنها إجراءات، بغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

أولا، يجب أن تكون المجتمعات والمنظمات المحلية محور استراتيجيات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فالمنظمات المحلية ليست فقط الأقدر على الوقوف على التحديات التي تكتنف مجتمعاتها ومواجهتها وتحَيُّن الفرص السانحة فيها، بل إنها أيضا الأقدر على الوصول إلى أولئك الناس الذين يصعب عليهم الحصول على الخدمات. وعلاوة على ذلك، نعلم من التجربة أن توسيع نطاق الحصول على خدمات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتطلب مشاركة مجدية في تخطيط البرامج وتنفيذها من جانب المنظمات المحلية، والعاملين في المجتمعات المحلية والمتطوعين، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أنفسهم.

ثانيا، لا يمكن القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة من دون الوصول بفعالية إلى جميع المجتمعات، بما في ذلك الأشخاص المتنقلون والسكان الرحل. وفي وقت الجائحة، كثيرا ما تم تجاهل الاحتياجات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لهؤلاء السكان أو لم تتم معالجتها كما ينبغي، كما أن التمييز المتزايد ضد المهاجرين حال دون حصولهم على الخدمات المنقذة للحياة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي للبرامج الرامية إلى دعم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المتضررين منه، بما في ذلك في السياقات الإنسانية والهشّة، أن تراعي احتياجات المهاجرين واللاجئين والسكان الذين يمرون بأزمات وغيرهم من السكان الرحل على اختلاف مشاربهم.

أخيرا، ينبغي تعزيز خدمات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال توفير نظم قوية للحماية الاجتماعية وللصحة العامة، على أن تكون قادرة على الحد من التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتصدي للوصم والتمييز، وأن تراعي احتياجات السكان الأكثر عرضة لخطر الإصابة به. وتشمل هذه الخدمات خدمات الدعم النفسي الاجتماعي، التي ينبغي أن تكون ملائمة ثقافيا وأن تشجع التقيد بالعلاج، وتشمل أيضا الخدمات المصممة خصيصا للناجين من العنف الجنسي والجنساني. وكثيرا ما تستبعد مسألة الصحة العقلية أيضا من المبادرات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكننا نود أن نسلط الضوء على هذا الجانب الأساسي لأن اضطرابات

الصحة العقلية يمكن أن تكون سبب اتباع الأفراد سلوكيات محفوفة بالمخاطر وغالبا ما ترتبط بارتفاع معدل التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

سيواصل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياته الوطنية الاستثمار في النهج المفضية إلى التحوُّل الجنساني القائم على حقوق الإنسان بقيادة المجتمع المحلي، وإيلاء الأولوية لمسألة الحصول العادل للجميع على العقاقير والتكنولوجيا الصحية المنقذة للحياة والدعوة إلى تحقيق ذلك، والعمل على إسماع أصوات المجتمعات المهمشة والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة وكفالة عدم ترك أحد خلف الركب.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة.

السيد إسبيريتو (نظام مالطة ذو السيادة المستقلة) (*تكلم بالإنكليزية*): إن نظام مالطة ذا السيادة المستقلة، الذي ما فتئ يعمل على خدمة المرضى والفقراء في العالم منذ ما يقرب من ألف عام، يشيد بالالتزام الذي تم التعهد به في الإعلان السياسي لعام ٢٠٢١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من حيث التركيز على أوجه عدم المساواة التي تؤدي إلى استمرار انتشار الفيروس/الإيدز والتركيز على الثغرات وتقديم العلاج وتوفير سبل الوقاية.

وبعد مرور سنة بالضبط على اعتماد الإعلان السياسي، نلاحظ بقلق أن الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات المرتبطة بالإيدز لا تتناقص بالمعدل اللازم لتحقيق هدف القضاء على الفيروس/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/76/783)، لا يزال الإيدز مسؤولاً عن أكثر من ٠٠٠ ١٣ حالة وفاة أسبوعيا، وسُجل ما يقدر بنحو ١,٥ مليون إصابة جديدة بالفيروس و ٠٠٠ ٦٨٠ حالة وفاة لأسباب تتعلق بالإيدز خلال العام المنقضي. وهناك ما مجموعه ٣٨ مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء العالم، ويقل عمر حوالي ٣ ملايين منهم عن ١٩ عامًا. كما نلاحظ بقلق أن ما يقرب من ٨٥٠ طفلا يصابون بالفيروس يوميا ويموت قرابة ٣٣٠ طفلا لأسباب تتعلق بالإيدز.

وكما يشير تقرير الأمين العام، لا يزال عدد غير مقبول من الأطفال منسيين عندما يتعلق الأمر بالكشف عن الإصابة بالفيروس وعلاج المصابين. ولا يتم تشخيص حالة خمسي الرضع والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، فيما لا يستفيد نصف الأطفال المصابين بالفيروس في عام ٢٠٢٠ من أي علاج بمضادات الفيروسات العكوسة.

وإدراكا منه لأن القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يمكن تحقيقه دون معالجة أوجه عدم المساواة التي تؤدي إلى استمرار تلك الجائحة، يواصل نظام مالطة ذو السيادة المستقلة التزامه بالوصول بقوة إلى أفقر الناس وأكثرهم عزلة وتهميشا، وهم الأكثر عرضة للخطر والأكثر معاناة من الفيروس.

وفي القارات الخمس، يواصل نظام مالطة مكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية ببرامج العلاج والوقاية والتعليم، واضعا في اعتباره أيضا تلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية للمصابين بالفيروس وأسرهم من خلال نهج تكاملية وكلية.

وعلى سبيل المثال، في منطقة إليمبي بجنوب أفريقيا، يوفر فريق الإغاثة التابع لنا الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة التي تغير حياة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء المنطقة والذين يأخذون الأدوية بانتظام عبر عيادة الفريق المتنقلة التي تخدم المرضى الذين يعيشون في فقر وعزلة لضمان الالتزام بالعلاج ومنع فشله. وإضافة إلى ذلك، يوفر الفريق خدمات الكشف عن الإصابة والاستشارة بالمجان. وفي جنوب أفريقيا أيضا، وإدراكا منه لأن فيروس نقص المناعة البشرية لا يؤثر على المصابين بالعدوى فحسب، يدير نظام مالطة منزلا في ميندانى للأطفال الذين أصبحوا أيتاما بسبب انتشار الفيروس.

وفي كينيا، تركز وكالتنا للإغاثة، مالتيزر إنترناشيونال، منذ عام ٢٠٠١ في عملها وجهودها على التشخيص والعلاج والوقاية من مرض

السل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط المحرومين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من نيروبي وبين مختلف المجموعات القبلية.

وفي مكسيكو، حيث زادت النسبة المئوية للأمهات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية فوق سن ١٥ عاما زيادة كبيرة، يواصل نظام مالطة برامجه للوقاية من انتقال العدوى وتنظيم دورات دراسية للأمهات والآباء وتقديم المشورة النفسية الاجتماعية وتوزيع المكملات الغذائية والحليب المُحّسن ولوازم النظافة الصحية للأمهات والأطفال.

وفي ولاية شان الريفية والفقيرة للغاية في ميانمار، يواصل نظام مالطة منذ عام ٢٠٠٣ تنفيذ مشروع يوفر التشخيص والعلاج فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن الحملات الإعلامية للتثقيف الصحي التي تستهدف أشد الفئات تضررا في المنطقة، مثل المشتغلين بالجنس والأفراد النظاميين والشباب، فضلا عن السكان بصفة عامة.

وتلك ليست سوى أمثلة قليلة على كيفية السعي الحثيث لنظام مالطة، بمرافقه الطبية وفيالق الإغاثة التابعة له في ١٢٠ بلدا، إلى مكافحة أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكما يشير الإعلان السياسي وتقرير الأمين العام، فإن إدماج علاج الفيروس/الإيدز والوقاية منه مع خدمات الدعم الأخرى أساسي للتعجيل بالقضاء على الجائحة. وتؤكد تجربتنا أن ذلك النهج الشمولي، كما هو الحال في جميع تلك الأمثلة، أن فعالية عمل نظام مالطة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ترتبط ارتباطا وثيقا بإدماجه في خدماتنا التشخيصية والعلاجية، ولا سيما فيما يتعلق بالسل، فضلا عن الخدمات الأخرى مثل الدعم النفسي والاجتماعي والتعليمي والتغذوي.

ويشدد نظام مالطة على الحاجة الملحة إلى معالجة أوجه عدم المساواة التي تعوق الوصول إلى خدمات الوقاية والرعاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية والتي تؤدي إلى استمرار الجائحة، ولا سيما بين الأطفال والمهمشين والفقراء. ومع وجود أعضائنا البالغ عددهم ٠٠٠ ١٣ شخص ومتطوعينا وعددهم ٠٠٠ ١٠٠ والعاملين في مجال الإغاثة والقطاع الصحي وعددهم ٠٠٠ ٨٠ في جميع أنحاء العالم في خدمة من يعانون، يتعهد نظام مالطة بالتزامه بالتعاون مع الدول الأعضاء في القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول نهاية هذا العقد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه المناقشة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

(ب) انتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نتيجة التصويت هي كما يلي:

دول أوروبا الشرقية (مقعد واحد)

عدد بطاقات الاقتراع:	١٨٥
عدد الأصوات الباطلة:	صفر
عدد الأصوات الصحيحة:	١٨٥
الممتنعون عن التصويت:	٣
عدد الأعضاء الحاضرين والمصوتين:	١٨٢
أغلبية الثلثين المطلوبة:	١٢٢
عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون:	
الاتحاد الروسي	١٠١
مقدونيا الشمالية	٨١

نظرا لعدم حصول أي مرشح على أغلبية الثلثين المطلوبة في الاقتراع السابق، لا يزال هناك مقعد واحد يتعين شغله من بين دول أوروبا الشرقية. ولذلك، سنشرع في الاقتراع الثاني غير المقيد.

ووفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي، ستكون تلك الجولة السادسة من الاقتراع غير مقيدة. وأود أن أُذكر الجمعية بأنه يجوز لأي دولة عضو من بين دول أوروبا الشرقية أن تكون مرشحة باستثناء الدول التي ستظل أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، وكذلك الدول التي انتُخبت بالفعل لفترة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

ولذلك، لا يمكن التصويت لصالح الأعضاء التالية أسماؤهم في هذا الاقتراع: بلغاريا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وكرواتيا.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أُذكر الأعضاء بأنه عملا بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت.

نبدأ الآن عملية التصويت. وستوزع الآن بطاقات الاقتراع، وقد بدأ التصويت.

ويرجى من الأعضاء وضع علامة "X" في المربعات المجاورة للاسم المطبوع على بطاقة الاقتراع أو كتابة اسم دولة أخرى مؤهلة على السطر الفارغ. وإذا تم التأشير على المربع المجاور لاسم دولة ما، فلا يلزم تكرار اسم تلك الدولة في السطر الفارغ.

وينبغي ألا يكون هناك أكثر من مربع محدد واحد أو اسم مكتوب بخط اليد يقابل المقعد الشاغر المراد شغله. وبناء على ذلك، لا يمكن للأعضاء أن يضعوا علامة إلا في مربع واحد فقط أو أن يكتبوا اسما واحدا لدولة مؤهلة من بين دول أوروبا الشرقية في المكان المتاح.

وإذا تضمنت بطاقة اقتراع تصويتا لصالح دولة عضو ستظل عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ أو انتُخبت بالفعل لفترة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، سيُعلن بطلان بطاقة الاقتراع.

أخيرا، إذا تضمنت بطاقة اقتراع أي ملاحظة بخلاف التصويت لصالح دولة عضو مؤهلة، سيتم تجاهل تلك الملاحظات.

بناء على دعوة من الرئيس بالنيابة، تولى عملية فرز الأصوات ممثلو إكوادور وتيمور – ليشتي والجزائر وموزامبيق وموناكو وهنغاريا.

أجري تصويت بالاقتراع السري.

عُلقت الجلسة الساعة ١٧/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٤٠

البند ١١٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

(ب) انتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نتيجة التصويت كما يلي:

دول أوروبا الشرقية (مقعد واحد)

عدد بطاقات الاقتراع:	١٨٢
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	لا يوجد
عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:	١٨٢
الممتنعون عن التصويت:	٢
عدد الأعضاء الحاضرين المصوتين:	١٨٠
أغلبية الثلثين المطلوبة:	١٢٠
عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون:	
الاتحاد الروسي	٩٩
مقدونيا الشمالية	٨١

لم يسفر الاقتراع غير المقيد عن نتيجة حاسمة مرة أخرى. ولا يزال هناك مقعد واحد يتعين شغله من بين دول أوروبا الشرقية. وفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي، ينبغي أن نواصل جولات الاقتراع. ونظرا لتأخر الوقت، ستجرى عمليات الاقتراع الأخرى في موعد يحدد لاحقا.

وبذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥